آفاق
ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية
الاحد - 30 يناير 2011 - العدد 15069
Sunday -30 January 2011 - Issue 15069

التغير السياسي في روسيا والصين

تنظر هذه المقالة في الارتباط بين العولمة الاقتصادية والانتقال الديمقراطي في روسيا والصين المعاصرتين، فعلى الرغم من فرضية أن الليبرالية الاقتصادية تقود إلى الدمقرطة، إلا أن ما يحصل في الصين وروسيا يخالف تلك الفرضية، فكلاهما لم يبلغ الانتقال إلى الديمقراطية الليبرالية الناجحة. وتجربة البلدين توحي بأنه ليس هناك ارتباط واضح ومباشر بين الليبرالية الاقتصادية والدمقرطة.

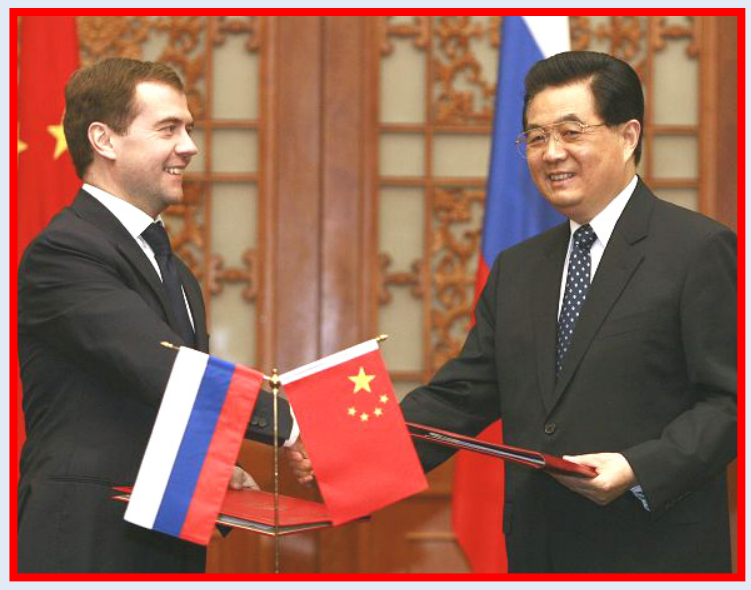

وكما هو معروف فالعولمة يكون لها نتائج مهمة على الاقتصاديات المحلية وعلى التحول السياسي، ووفقاً لبعض التحليلات فإن آثار العولمة على دول بعينها قد تؤثر على دول أخرى متشابهة جغرافياً وسياسياً وثقافياً كالصين وروسيا، اللتين تتمتعان بمساحة جغرافية شاسعة، وباقتصاديات رأسمالية كبيرة. وما دامت هاتان الدولتان تتشابهان في بعض الجوانب المهمة، فمن المفيد المقارنة بينهما، كونهما تواجهان شكوك الحاضر، ولهما نفس التطلعات المستقبلية نحو العولمة .

بالرغم من أن بعض المنظرين السياسيين يدّعون أن التحرر الاقتصادي يؤدي إلى التحول الديمقراطي، إلا إن روسيا والصين لم تتحولا إلى دول ديمقراطية تحررية. فإذا كانت العولمة الاقتصادية تتطلب الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فهذا يعني أن نتائج الديمقراطية ليست محددة وغير مضمونة. لذا توضح دراسة الثقافة السياسية ومستوى التحديث في كل من الصين وروسيا انه يجب النظر في المتغيرات الطارئة أيضاً.

أولا: التحرر الاقتصادي

الإصلاح الاقتصادي في روسيا

لقد ساعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1989 في ظهور العولمة الاقتصادية. وأتاح انهيار الشيوعية الفرصة لرؤوس الأموال والعمالة والسلع الانتقال عبر الحدود الوطنية في ظل ازدياد التنافس الاقتصادي الدولي. ووفقا للسياسات الليبرالية الجديدة التي تتبعها واشنطن والإجراءات التي وضعتها لاقتصاديات السوق، تعرضت بلدان ما بعد الشيوعية للضغط من قبل الغرب للقيام بتحرير اقتصادياتها بسرعة، وخصخصة أصولها الحكومية، وإدخال إجراءات مالية تقشفية قاسية. وقد أثارت عملية التحول السريع هذه في بلدان ليست ديمقراطية ولا رأسمالية، خوفاً من إمكانية انتقال الدول الناشئة بين نظامين اقتصاديين.

وقد أدت الإصلاحات الاقتصادية في روسيا إلى نتائج كبيرة. فلم تنعكس التغيرات الاقتصادية فقط على حدوث تغييرات في نظام الإنتاج، بل على الأسواق العمالية، حيث أدت إلى ارتفاع البطالة، وانخفاض معدلات الأجور الفعلية. كما دخلت روسيا في مرحلة تضخم كبير أدى إلى كساد كبير، وأدت إلى تدني المستوى المعيشي للسكان بشكل كبير. إلا أن الحكومة الروسية نجحت في الحد من عملية التضخم، وعملت على تحفيز النمو الاقتصادي بطريقة سليمة. ومع ذلك، توحي الكثير من جوانب الاقتصاد الروسي بأنه يتجه نحو السوق المؤيدة للشركات المتسم بالفساد والذي تديره طبقة من القلة الحاكمة هدفها الرئيسي زيادة ثروتها. وبالتالي لم تخلق قوى العولمة الاقتصادية أي سوق مفتوحة في روسيا، لكنها بدلاً عن ذلك تضامنت مع النخبة الفاسدة التي كانت منضوية تحت النظام السوفييتي السابق.

الإصلاح الاقتصادي في الصين

إن الهياكل الاقتصادية والسياسية الصينية شبيهة بتلك التي كانت في الاتحاد السوفييتي. فقد كان الاتحاد السوفييتي مهتما بعملية التنمية والصناعات الثقيلة والزراعة الجماعية والتخطيط المركزي للإنتاج، وهي نفس الأشياء التي كانت سائدة في الصين من عام 1949 حتى 1978م. وعقب وفاة "ماوتسي تونغ"، قام "دنج سياو بينج" بالعديد من الإصلاحات التي غيرت بشكل كبير مسار السياسة الصينية. فقد ركز "دنج سياو بينج" في عملية الإصلاح على التنمية الاقتصادية وإعادة إدماج الصين في منظومة الاقتصاد العالمي. وبالرغم من عدم تطوير مفهوم العولمة، إلا أن أجندة الإصلاحات التي قام بها "دنج سياو بينج" أظهرت رؤية عالمية، وذلك من حيث المساعدة في عملية عصرنة الصين، ومن خلال العائدات الاقتصادية التي يكتسبونها من توسيع التبادل التجاري العالمي. فقد تمثلت المراحل الأولية من الإصلاحات التي قام بها "دنج سياو بينج" في الاحتفاظ بسيطرة الدولة على الاقتصاد، في الوقت الذي تحفز فيه عناصر السوق على تطوير مجال الزراعة والتوزيع القطاعي، إضافة إلى الاحتفاظ بالتخطيط المركزي في الصناعات الأساسية، في الوقت الذي تسمح فيه للمشاريع الصغيرة بيع أي شيء تم إنتاجه بعيدا عن أغراض الإنتاج التي تفرضها الدولة علنا. وتمثلت المراحل النهائية من الإصلاحات التي قام بها "دنج سياو بينج" خلال التسعينات في فصل الحكومة عن الاقتصاد. فقد أصبح نظام السوق في الصين راسخاً جداً وبدا الاقتصاد الصيني شبيها إلى حد كبير بنظام السوق.

وقد أثبتت عملية الإصلاحات الاقتصادية في الصين نجاحها بشكل كبير، حيث تبرز نتائجها المثيرة للدهشة أكثر عند مقارنتها بالصعوبات التي مرت بها روسيا بعد انهيار الشيوعية. فلم تقتصر الصين على تطوير اقتصاد سوق ناجح، بل أدى تحولها إلى مبادئ السوق إلى الدفع بعجلة الإصلاحات الحكومية إلى الأمام، وإدخال تحسينات في عديد من مجالات الحياة العامة. إضافة إلى تخفيف القيود المفروضة على بعض السلع العامة التي كانت سائدة في الحكم الشيوعي، حيث تسمح قوانين السوق بالاختيار والجودة والكفاءة.

ونتيجة لنجاح إعادة هيكلتها الاقتصادية وفتح أسواقها للمستثمرين الأجانب، تعتبر الصين اليوم لاعباً عالمياً رئيسياً قادراً على التأثير في الاستقرار السياسي والاقتصادي الدولي.

ثانيا: الإصلاح السياسي

إضافة إلى تأثير العولمة على النتائج الاقتصادية، فإنها تؤثر أيضا على النتائج السياسية. فالركيزة الأساسية التي تقوم عليها العولمة هي أن التنمية الاقتصادية الناتجة عن الترابط بين الأسواق العالمية قد تؤدي إلى حدوث تغييرات واضحة في الهياكل السياسية الداخلية. وهناك افتراض شائع يقول إن التحرر الاقتصادي سيؤدي إلى التحرر السياسي وهذا بدوره سيؤدي إلى الديمقراطية. وبالرغم من التحول إلى اقتصاديات السوق، إلا أن روسيا والصين لم تتحولا إلى ديمقراطية ليبرالية.

الإصلاح السياسي في روسيا

منذ عام 1991م، عملت روسيا على إدارة سياستها بنفس الطريقة التي تتبعها الدول الديمقراطية الغربية، ومن ذلك إجراء انتخابات حرة. فمنذ العام 1993م، تعقد في روسيا انتخابات حرة بنجاح، مع توقعات طفيفة بأنها نزيهة. ويعد الافتقار إلى الانتخابات التنافسية الأولى في البلد مؤشراً خطيراً على نهاية عملية التحول الديمقراطي.

ومع ذلك، يعد النظام السياسي في روسيا ممثلا للديمقراطية الليبرالية. فمن المتفق عليه أن أشكالاً من الديمقراطية ظهرت في روسيا عقب سقوط الشيوعية، إلا أن النظام السياسي الحالي يظهر أن هناك ديمقراطية في الانتخابات فقط. فما زالت التعددية في روسيا ضعيفة، وجماعات المصالح غير قادرة على التعبير عن آرائها. كما أن المؤسسات السياسية كالبرلمان والنظام الحزبي الفعال، والقضاء المستقل، غير موجودة. فهناك حكومات روسية متعاقبة تبنت بنجاح بعضا من أشكال الديمقراطية الليبرالية الغربية عقب سقوط الشيوعية، ومنها انتخابات الهيئات الممثلة للبرلمان، بينما تلاشت كل العناصر التي تشكل الليبرالية كحرية التعبير والمساءلة السياسية وسيادة القانون منذ انتهاء حكم جورباتشوف في العام 1991م.

الإصلاح السياسي في الصين

لقد وُجد ت الرغبة في الإصلاح الديمقراطي في الصين منذ البدء في الإصلاحات الاقتصادية لدنج سياو بينج في العام 1978م. وكان أهم تغير في عهد الرئيس "دنج سياو بينج" هو العودة من الحكم الثوري إلى الحكم الديكتاتوري. ومن اجل تحقيق استقرار وتحديث صناعي طويل الأجل، حول "دنج سياو بينج" الحزب الشيوعي الصيني إلى نظام ذي قانون، ووعد بتطبيق النظام السياسي الليبرالي. ومن الإصلاحات السياسية التي قام بتنفيذها الرئيس "دنج سياو بينج" أيضا إجراء انتخابات تنافسية على المستوى المحلي.

وفي العام 1979م، سمح الحزب الشيوعي أولاً للمواطنين باختيار ممثليهم في البرلمان. وفي ظل السياسة التي كان ينتهجها "دينج سياو بينج" لتعزيز الديمقراطية السياسية الليبرالية، قامت الحكومة بتخفيف القيود المفروضة على وسائل الإعلام واتخذت خطوات لتلبية المناشدات الدولية من اجل تحسين الوضع الداخلي لحقوق الإنسان في الصين.

بالرغم من هذه الإصلاحات السياسية، إلا أن الصين اليوم لا تملك وسائل الديمقراطية الليبرالية. وبالرغم من استخدام القادة الصينيين الجدد مصطلح الديمقراطية، إلا أن الحزب الشيوعي الصيني لم يتجه إلى إدخال حكومة نيابية يتم تشكلها عن طريق انتخابات تنافسية حرة، تحت سيادة القانون، والتي تعتبر العنصر الأساسي للديمقراطية الليبرالية الغربية. فهناك انتخابات مباشرة جرت بشكل واسع، إلا أن هذه الانتخابات لم تكن تنافسية وتم التلاعب بها كما قيل من قبل الحزب الشيوعي. وفي العام 1982م، وعد النظام الصيني بتطبيق المزيد من النظام السياسي الليبرالي، إلا أن ذلك تحول من تعزيز الديمقراطية السياسية إلى تحرير الاقتصاد الاشتراكي.

ثالثا: نظريات التحول الديمقراطي

يتساءل الكثيرون، لماذا لم تحقق روسيا والصين نتائج أفضل في ظل التحرر الاقتصادي؟ ولماذا فشل التحول الرأسمالي في خلق ديمقراطية ليبرالية مستقرة؟ إن كل هذه التغيرات السياسية لم تكن نتيجة لمتغير واحد، ولكنها ناتجة عن تفاعل عوامل خارجية وداخلية. لذا يتطلب فهم التحول الديمقراطي معرفة مدى تفاعل هذه المتغيرات الخارجية والداخلية. حيث يرى منظرو الثقافة والتحديث أن التحول الديمقراطي ناجم عن عوامل داخلية وليس محصورا في العوامل الخارجية فقط.

النظرية الثقافية للتحول الديمقراطي

يرى الباحثان "ألموند" و"فربا" أن الهيكل الأساسي للديمقراطية يتأثر بالثقافة السياسية التي تحملها الشعوب. ويرى المنظور الثقافي أن الشعب الروسي يعيش تحت نظام متسلط ومستبد يفتقر إلى الثقافة المدنية التي تدعم النظام الديمقراطي. ويرى المحلل "ميخائيل مولكانوف" أن غالبية الشعب الروسي لا يرى تقاليد ما قبل الشيوعية شيئا طبيعيا. فهم يرون أن حياتهم تمزقت بفعل صدمة اقتصادية مصدرها خارجي. وفي بلد تفككت دولته بشكل كبير على مدى عقدين من التحرر الاقتصادي، فان بناء الديمقراطية الحقيقية لا يبدو أولوية بالنسبة لمواطنيه بقدر رغبتهم في الحصول على الاستقرار والأمن الاقتصادي، حيث تعودوا على ذلك أثناء الحكم الشيوعي. من هذا المنظور، نجد أن السبب في عدم قدرة روسيا على تأسيس ديمقراطية ليبرالية هو استمرارية الإرث الشيوعي والثقافة السياسية الاستبدادية.

ويرى المنظرون الثقافيون كذلك أن الثقافة السياسية مهمة لمعرفة سر غياب الديمقراطية في الصين. وفي ظل وجود ثقافة ديمقراطية قوية فان الشعوب ستؤمن بشروط وقوى الديمقراطية وستدعمها. فلم يعد المجتمع الكونفوشي الصيني ديمقراطياً إلى حد كبير، حيث تشكل الثقافة الكونفوشية البنية المرتبة القوية للمجتمع الصيني ويعتبرونها شيئا مقدسا بالنسبة لهم. كما أن فكرة حقوق الإنسان السائدة في البلدان الديمقراطية الليبرالية ليس لها مكافئ في مجتمع كونفوشي كالصين. فبالنظر إلى الحجم الجغرافي والسكاني للصين، نجد أن النظام الاجتماعي الكونفوشي قد يكون عاملاً مهماً في إعاقة التحول إلى الديمقراطية الليبرالية.

نظرية التحديث

تعزو نظرية التحديث غياب الديمقراطية في الدول النامية إلى غياب التصنيع. وفي توضيح لغياب الديمقراطية الليبرالية في روسيا، يرى منظرو التحديث أن روسيا لم تعمل بما فيه الكفاية لإيجاد مجتمع ديمقراطي. ويرى محللون أن المستويات العالية من الدخل المتوسط والتصنيع والتي تعد ضرورية لتسهيل الاندماج الديمقراطي لم تكن موجودة أيام الاتحاد السوفييتي السابق ولا في روسيا اليوم. ويؤكد منظرو التحديث أن التحول إلى الرأسمالية يجب أن يحدث بشكل متسلسل، يتبعه تحول ديمقراطي لضمان نجاح كليهما. وفي ظل غياب الاقتصاد أو المجتمع الحديث أو الصناعة الحديثة، يرى محللون أن الحكم السياسي في روسيا سيتوجه نحو الاستبدادية.

وبالمثل، أثرت الثقافة السياسية والنظام الاجتماعي والتاريخ في الصين في مستوى التنمية والتحديث، واللذين يعدان عاملين مهمين للتحول الديمقراطي. بالرغم من أن الصين عملت على تحسين اقتصادها بشكل جيد، إلا أن الشعب الصيني مازال فقيراً نسبياً. وقد استفادت المناطق الحضرية في الصين من التنمية الاقتصادية المتفاوتة بينما لم تستفد المناطق الريفية بشكل كبير من ذلك. ونتيجة لذلك، كان هناك تحول للمناطق الريفية ضد الليبرالية الاقتصادية. ومن جهة أخرى، حققت المجتمعات الكونفوشية الصغرى مثل تايوان وكوريا الجنوبية تحولاً ناجحاً نحو الديمقراطية الليبرالية. مع ذلك، من غير المرجح قدرة الصين على القيام بمستوى التحديث المطلوب لكي تستطيع التحول إلى الديمقراطية الليبرالية بسبب الحجم الجغرافي وعدد السكان والتضخم والتنوع في الثروة.

لذا نستطيع القول إن تجارب كل من الصين وروسيا تشير إلى عدم وجود صلة مباشرة أو محددة بين التحرر الاقتصادي والتحول إلى الديمقراطية الليبرالية. وبالنسبة لروسيا، لم تحقق العولمة لها الرخاء الكامل أو الوصول السريع إلى الأسواق العالمية، ولكنها عملت على تأزيم الوضع الاقتصادي، والشعور بخيبة الأمل لدى المواطنين. ومع أن الاتحاد السوفييتي السابق كان يفتقر إلى الحريات الليبرالية التقليدية، إلا انه حقق مزيدا من العدالة الاجتماعية. وعند انتهاء الحكم الشيوعي، لم تأت بدلاً عنه الديمقراطية الليبرالية، ولا اقتصاد السوق. كما اخفق التحرر الاقتصادي أيضا في إيجاد طبقة وسطى قوية تطالب بحريات ليبرالية. وبدلا عن ذلك، تغيرت العلاقة بين الدولة والمجتمع، ولم يعد هناك إحساس بالمساواة أو بالاعتزاز الوطني نتيجة تحول روسيا المفاجئ إلى الرأسمالية. وعلى هذا النحو، فان النتيجة المحتملة التي ستمنى بها روسيا في المستقبل القريب ليس التحول إلى الديمقراطية الليبرالية أو إلى الديكتاتورية الاستبدادية بل إلى نظام ما بينهما.

وبالمقابل، كان للعولمة آثارها الايجابية على الصين. فالمنظرون يشيرون إلى أن القليل من الصينيين يمكن أن يختاروا العودة إلى الاقتصاد الموجه ذي النقص الدائم في السلع الاجتماعية. لذا، فان احتمال حدوث أي تحول ديمقراطي في الصين هو احتمال ضعيف. ومن بين العوامل الأخرى التي تعيق ذلك هو أن الصين ببساطة لا تملك نظاماً اجتماعياً جاهزاً لتسهيل أو تشجيع التحول نحو الديمقراطية الليبرالية، حيث انه من الممكن أن يكون النظام الاجتماعي مساعداً في تسهيل الانتقال الديمقراطي الناتج عن المزيد من التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافي الناشئ عن الانفتاح الصيني المتزايد مع العالم. لذا قد تستغرق هذه التأثيرات العديد من السنين حتى يكون لها أثر في الواقع. صحيح أن المستوى العالي من الدخل المتوسط للبلدان الديمقراطية التي نشأت مؤخراً يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي، إلا أن عدداً متنامياً من الدول الاستبدادية المنتشرة توحي بان النمو الاقتصادي غير كاف ليقود إلى الديمقراطية.

لا يمكن لأي من العوامل السابقة تفسير السبب في عدم اتباع كل من روسيا والصين مسار التحول الديمقراطي أسوة بتلك الدول في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية. ورغم أن الصين وروسيا لهما خصائص مشتركة لا تتمتع بها أي دولة سواهما، وقادت كل طرف منهما إلى تبني الشيوعية, إلا أن تلك الخصائص نفسها هي التي أدت إلى عدم تحول كل منهما إلى الديمقراطية الليبرالية.

استخدام السيفون الحديث في المنزل
يستهلك 6 لتر من الماء، مقابل 15 لتر للقديم
Water in Yemen 2011
مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر
14 OCTOBER
SHEBA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية